إنهاء العمل بالاشتراطات الحالية الخاصة بالخضوع للحجر الصحي عند دخول البلاد

قررت الحكومة النرويجية بناءً على توصية من المعهد الوطني للصحة العامة إنهاء العمل بشرط الخضوع للحجر الصحي عند دخول البلاد لأنه لم يعد ضروريا كتدبير احترازي لمكافحة العدوى. يُلغي هذا الشرط اعتبارًا من منتصف ليلة 26 يناير / كانون الثاني 2022.

يتعين حاليًا على الأشخاص الذي يدخلون النرويج قادمين من منطقة تخضع لواجب الحجر الصحي، ولا يمكنهم توثيق التطعيم بشكل كامل أو التعافي من كوفيد-19 عن طريق شهادة كورونا سارية، الدخول في حجر صحي. (فترة الحجر الصحي هي 10 أيام، ولكن يمكن إنهاؤها في حال تقديم نتيجة اختبار سلبية تم إجراؤه بعد ثلاثة أيام من الوصول على الأقل). أشار المعهد الوطني للصحة العامة إلى أن المسافرين "بدون شهادة كورونا" يشكلون نسبة 7 بالمئة من المسافرين المسجلين و4 بالمئة من حالات العدوى. وبناء على تقييم المعهد الوطني للصحة العامة، فليس هناك أهمية كبيرة للعمل بتدبير الحجر الصحي فيما يخص تطورات الجائحة أو الطاقة الاستيعابية في المستشفيات في النرويج، ولا ترى الحكومة أن الحجر الصحي للقادمين من الخارج هو إجراء ضروري في الوقت الحالي.

قالت وزيرة الصحة وخدمات الرعاية، إنغفيلد شركول " أتفق مع المعهد الوطني للصحة العامة بشأن أن نسبة الإصابات بين القادمين إلى البلاد ممن لا يمتلكون شهادة كورونا قليلة جدًا بالنظر إلى معدلات العدوى التي نشهدها في النرويج في الوقت الحالي، وأتفق معهم أيضًا في أن الوقت قد حان لتغيير شرط خضوع المسافرين للحجر الصحي".
وأضافت شركول أن إلغاء الحجر الصحي الخاص بالقادمين من الخارج سيساهم في إعادة فتح المجتمع بشكل أسرع من خلال تسهيل إجراءات دخول البلاد. وقد يترتب على ذلك آثار اقتصادية إيجابية على قطاع الأعمال بشكل عام وعلى قطاع السياحة بشكل خاص.

لا يزال يتعين على المسافرين إجراء الاختبار والتسجيل عند الوصول إلى النرويج. ولا يزال ينطبق شرط تقديم شهادة اختبار بنتيجة سلبية تم إجراؤه قبل الوصول على الأشخاص الذي لا يستطيعون توثيق استيفائهم التطعيم أو التعافي من كوفيد-19 عن طريق شهادة كورونا. ومن المهم التنويه على أنه يتعين على الأشخاص الذين يدخلون البلاد إجراء الاختبار في حال ظهور أعراض وعزل أنفسهم إذا كانت النتيجة إيجابية. بإمكان الأشخاص الذين يقضون فترة الحجر الصحي حاليًا إنهاء الحجر اعتبارًا من منتصف ليلة 26 يناير / كانون الثاني.
وتابعت شركول "إن أحد الأسباب المهمة التي تجعلني أرى أنه ينبغي علينا الآن إلغاء شرط الحجر الصحي عند دخول البلاد هو الحاجة في النظر إلى تطورات العدوى والحجر الصحي للمسافرين في نفس السياق. لقد تم بالفعل إلغاء الحجر الصحي بالنسبة للمخالطين من غير أفراد الأسرة الواحدة أو من في حكمهم. واعتبارًا من تاريخ 26 يناير / كانون الثاني، سيكون من الممكن استبدال الحجر الصحي عند مخالطة حالة إصابة بالنسبة لأفراد نفس الأسرة أو من في حكمهم بإجراء اختبار يومي.

قد يتم إعادة فرض الحجر الصحي عند دخول البلاد إذا تغير وضع العدوي أو في حال ظهور متغير فيروسي جديد يتطلب تشديد التدابير. ستقدم الحكومة في بداية شهر فبراير / شباط تقييمًا شاملًا لجميع الإجراءات الاحترازية الخاصة بدخول البلاد، بما في ذلك اشتراط إجراء الاختبار على الحدود.

- **طالع البيان الصحفى حول: استبدال الحجر الصحى بإجراء الاختبارات بالنسبة للمخالطين لحالة إصابة**